

الشراكة الفعلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية "

6 أيار 2009 – السراي الكبير – بيروت

الوكالة الوطنية للإعلام: 06.05.09

ورشة عمل عن "الشراكة الفعلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية"، ينظمها مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش إيبيرت"، برعاية رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، في السراي الحكومي. يتخللها كلمات لكل من راعي الاحتفال، الوزيرين وائل ابو فاعور وخالد قباني، والنواب: بطرس حرب، روبير غانم، وغسان مخيبر.

Al- Mustaqbal 07.05.06

السنيورة: تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حجر الزاوية في نظامنا والمحاسبة والمساءلة تضمان المسؤولية في حضان المؤسسات الدستورية وليس خارجها

المستقبل - الخميس 7 أيار 2009 - العدد s1647 - شؤون لبنانية - صفحة 2



أكد رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة أن حجر الزاوية في النظام البرلماني الذي يعتمده لبنان يكمن في التوازن والتعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. وشدد على أن إدارة الشأن العام هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة من جهة ومجلس النواب من جهة ثانية "ولا تستطيع أي جهة من الجهتين أن ترمي بأثقالها على الجهة الأخرى أو أن تستقل في عملها أو تنفرد فيه أو تحمل الأخرى مسؤولية العمل ونتائجه". ورأى أن "ما يجعل الحكم متمسكاً بالشفافية هو أن تبقى أبواب المساءلة والمحاسبة مفتوحة بين السلطتين"، معتبراً أن المساءلة والمحاسبة من شأنهما أن تضعا المسؤولية في حضان المؤسسات الدستورية وليس خارجها.

ودعا الى تعزيز استقلالية المؤسسة القضائية مستقلة "بحيث لا يرقى إليها الشك لا في عدالة عملها ولا في مستوى من يتولى شؤونها وأمرها".

رعى الرئيس السنيورة ورشة العمل التي نظمها مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش إيبيرت" امس حول "الشراكة الفعلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية" في السراي الحكومية.

حضر افتتاح الورشة اضافة الى الرئيس السنيورة وزير الدولة لشؤون مجلس النواب وائل ابو فاعور، وزير الدولة خالد قباني، اكرم مشرفية ممثلاً وزير الشباب والرياضة طلال ارسلان، السفير محمد الحجار ممثلاً وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوح، مدير عام وزارة العمل عبد الله رزوق ممثلاً وزير العمل محمد فنيش، خليل حمادة ممثلاً وزير الشؤون الاجتماعية ماريو عون، النائب نبيل دو فريج ممثلاً رئيس كتلة "المستقبل" النائب سعد الحريري، النواب: بطرس حرب، غسان مخيبر، ابراهيم كنعان وروبير غانم، مدير عام تعاونية الموظفين انور ضو، مدير وحدة التطوير الاداري في وزارة التنمية الإدارية عاطف مرعي، ناصر مرعي من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، القاضي انطوان خير، مفوض الحكومة في مجلس الإنماء والأعمار وليد صافي، المفتش العام المالي صلاح الدنف، عضو مجلس القضاء الأعلى القاضي ميشال طرزني إضافة الى ممثلين من مجلس النواب ووزارة التنمية الإدارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرصد الاداء النيابي وطلاب من الجامعة اللبنانية.

استهلّت ورشة العمل بالنشيد الوطني ثم كلمة لمؤسسة "فريدريش إيبيرت" في لبنان سمير فرح اشار فيها الى "ان مسألة الشراكة الفعلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مسألة بالغة الأهمية خصوصاً في بلد شديد الخصوصية كلبنان، وان هذه الشراكة ضرورية جداً لمواجهة التحديات المعقدة والصعبة التي يواجهها هذا البلد العزيز".

وقال: "ان التعاون البناء بين السلطتين انما هو تعزيز للعملية السياسية الديمقراطية وتحقيق للمسؤوليات الدستورية التي أوتمنت عليها السلطان من الشعب من اجل خدمة الوطن والعمل على مصالح الناس". وتمنى "لو ان السلطتين توظفان قواهما وجهودهما من اجل بناء الدولة، دولة العدالة، دولة الحق والقانون، دولة التنمية، دولة الحرية والديموقراطية بدلاً من إضاعة الوقت في تناحرات سياسية وسلطوية لا تجدي نفعاً لأحد بل تتعكس سلباً على إمكانية بناء الدولة القوية ذات السيادة والاستقلال".

ورأى "ان مشاريع التنمية المستدامة وخطط النهوض الاقتصادي لا يمكن ان تنفذ او تنجح في جو يسوده التناحر السياسي بين مختلف الافرقاء حيث التشكيك بالقدرات والنوايا بين الافرقاء هو سيد الموقف"، مطالباً "السلطتين التشريعية والتنفيذية بالعمل معا من اجل مستقبل مستقر يطمح اليه اللبنانيون لابنائهم الذين باتوا سلعة نعمل على تصديرها الى بلدان العالم بكل فخر واعتزاز غير مدركين ان في هذا الامر تأثيرات سلبية ومؤذية بعيدة الأمد على لبنان".

وقال: "هناك حاجة كبيرة الى إيجاد نهج متكامل وشامل من اجل بناء السلام والديموقراطية والتنمية المستدامة بعيدا عن الصراعات السياسية والفئوية والمذهبية التي لم تؤسس يوماً من الايام لا سابقاً ولا حاضراً الا الخراب والدمار والتخلف والعبث بحياة الناس امنهم ورزقهم ومستقبلهم. فالأوطان بحاجة الى بيئة آمنة ومناخات سياسية مستقرة من اجل تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمارات والمشاريع في خدمة النمو الاقتصادي".

واذ اشار الى "ان حالة التشرذم السياسي الحادة باتت ترخي بظلال شديدة الثقل على الحياة العامة بكامل تفاصيلها"، رأى "ان هذه الخلافات يجب ان تكون لصالح بناء الدولة وتعزيز مقومات الوطن وليست عكس ذلك".

وأعرب عن امله في "ان تعمل السلطتان التشريعية والتنفيذية بالتعاون والعمل جنباً الى جنب من اجل تقدم هذا البلد وتأمين مستقبل آمن لابنائنا اذ ان الأمن والامان هما حق كل مواطن".

ابو فاعور

ثم كانت كلمة للوزير ابو فاعور قال فيها: "درجت العادة عند تشكيل معظم الحكومات ان يكلف احد الوزراء بمهام وزير الدولة لشؤون مجلس النواب. على مر السنوات والحكومات تراوح هذا التكليف بين منطوق اللقب الذي يضاف الى غابة الالقاب في وطن ليزدان بالالقاب الى حدود التحفة وبين منطوق المهمة الدستورية والسياسية التي تساهم في رفع العمران السياسي والتشريعي لهذا الوطن".

اضاف: "لا تمتلك وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب او بشكل ادق لا يمتلك مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صلاحيات دستورية، واعتقد ان البحث عن هكذا صلاحيات يفترض اعادة ترسيم للحدود الدستورية وبالتالي الحدود السياسية والطائفية في البلاد وهو امر دونه عقبات واهوال ونزاعات في بلد باتت نزاعاته المحلية والمستحضرة من المحيط اكبر من طاقة احتمالها، لكن اليقين اليقين ان لهذه الوزارة او لهذا المكتب مهمات جليلة ودورا كبيرا في التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية".

وقال: "كون التشريع مهمة المجلس النيابي امر لا نقاش فيه ومبدأ فصل السلطات مبدأ ثابت لا جدال حوله لكن صناعة التشريع هي مهمة مشتركة بين مجلس النواب والحكومة ويجب ان تكون محل شراكة ايضا مع المجتمع المدني بهيئاته المختلفة ومع كل صاحب فكرة او رأي من المواطنين، فاضافة الى مهمة التنسيق لضمان اكبر قدر من التعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على هذه الوزارة ان تسعى الى تحقيق الشراكة والتوازن في العقل التشريعي او في التفكير التشريعي مع بقاء مطرقة التشريع في يد صاحبها اي مجلس النواب".

وتناول ما أنجزه في الوزارة، موضحاً انه "على مر الأشهر الأربعة التي مضت استطعت مع فريق عمل متواضع وجدي ان ننجز آلية فاعلة لمتابعة عمل اللجان النيابية وضمان مشاركة أكثر فاعلية للوزارات والإدارات في البحث التشريعي في اللجان النيابية. كما انجزنا آلية اخرى لمتابعة اقتراحات القوانين ومشاريع القوانين وآلية ثالثة لمتابعة الأسئلة والاستجوابات النيابية من دون ان يعني ذلك انتقاصاً او طعناً لدور الدوائر المختصة في مجلس النواب او في رئاسة الحكومة والتي تقوم بجهد كبير. كما أنجزنا موقعا الكترونيا يستطيع من خلاله اي نائب او وزير او جمعية او مواطن ان يتتبع مسار اي اقتراح او مشروع قانون او اي سؤال او استجواب نيابي".

ولفت الى "ان هذه التجربة المتواضعة لشهور قليلة تؤكد الحاجة الى تفعيل عمل هذه الوزارة وتطويره"، شاكراً رئيس الجمهورية ميشال سليمان على "دعمه لهذه المحاولة" والرئيس نبيه بري على "تعاونهم ودعمهم وقناعاتهم بدور الوزارة" والرئيس فؤاد السنيورة "الذي احتضن هذه الفكرة ورعاها وتابعها ومدّها بكل اسباب الدعم والتشجيع. كما اشكره على رعايته لهذا النشاط الذي يحاول تقديم مساهمة في التفكير والنقاش في هذا الموضوع". وأشار الى "ان قائمة المطالب والحاجات الاصلاحية تطول وتطول ولا تزال وثيقة الوفاق الوطني في الطائف هي الجواب الاكثر صراحة وسلامة على القلق اللبناني المزمع وعلى كل الاسئلة الاصلاحية من الغاء الطائفية السياسية الى انشاء مجلس للشيوخ، الى بناء الدولة على قواعد مدنية لا طائفية الى اعلاء الدولة ومنطقها وسلطانها وصوتها فوق اي منطق او سلطة او صوت آخر، الى حماية القضاء من تعسف السياسة وبطش بعض السياسيين الذي يستسيغون البحث في كل حين عن فريسة في جسد الدولة وروحها".

ورأى "ان الزمن ليس زمن اصلاح بل هو زمن تقادي الاهوال ودرء الفتن"، مؤكداً "ان هذه التجربة تدعي رغبة الاصلاح الحقيقي وتدعي انها تحاول ان تترك اراثنا ما يستند اليه من تسند اليه هذه المهمة في المستقبل من الايام فيطورها بما يليق ويتناسب مع حاجات تطور نظامنا السياسي، على أمل ان نكون قد ساهمنا في تغليب ثقافة المهمة على ثقافة اللقب في حياتنا السياسية".

السنيورة

ثم كانت كلمة للرئيس السنيورة الذي قال: "بداية أود أن أشكر كل من ساهم في تنظيم هذا النشاط الهام الذي نأمل منه أن يأخذ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أشواطاً إلى الأمام. لعل حجر الزاوية في النظام البرلماني الذي يعتمد عليه لبنان يكمن في التوازن والتعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. والتوازن بين السلطتين يبقى كل سلطة على مسافة من السلطة الأخرى ويتيح لكل منها أن تتولى مسؤولياتها واختصاصاتها المنوطة بها بموجب الدستور بالاستقلال عن السلطة الأخرى وبما لا يجعل إحداها تتجاوز الحدود المرسومة لكل منها بمقتضى أحكام

الدستور وبحيث تمارس كل منها أعمالها ونشاطاتها بما يضمن لكل منها كيانه المستقل ويحقق الغاية المطلوبة. ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق الانفصال الكامل بين هاتين السلطتين ذلك أن عجلة الدولة بكاملها تتمحور حول التواصل والتناغم والتكامل بينهما. ويقدر ما يكون هذا التعاون قائما ومتفاعلا بقدر ما تتحقق مصالح الناس وتتوجه مسيرة البلاد بالاتجاه الذي يرقى بالعمل الديموقراطي إلى المستوى المطلوب".

أضاف: "فما من تشريع إلا ويأخذ طريقه من خلال الشراكة والعمل المشترك بين الحكومة من جهة ومجلس النواب من جهة ثانية. وهذا ما يبدو واضحا من أحكام الدستور اللبناني التي أعطت الحق في المبادرة في طرح مشاريع القوانين أو اقتراحات القوانين من مجلس الوزراء من جهة ومجلس النواب من جهة أخرى. فالحكومة تحضر من خلال إدارتها العامة مشاريع القوانين في كل شأن من الشؤون العامة وتعمل على وضع هذه المشاريع في صياغاتها القانونية المحكمة وتناقشها في مجلس الوزراء ثم تحيلها على مجلس النواب لكي تدرس من جديد مع اللجان النيابية، التي تلعب دورا أساسيا في تهيئة هذه المشاريع بصيغتها النهائية تمهيدا لإقرارها في الهيئة العامة وذلك بوجود الوزراء المختصين وممثلين عن الإدارات المعنية، ما يجعل هذا العمل التشريعي نتاج مشاركة حقيقية بين كلا السلطتين ونتاج التفاعل والتعاون بما يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة".

وتابع: "في المقابل قد تأتي اقتراحات القوانين من النواب أنفسهم فلا يتم إقرار هذه الاقتراحات إلا بعد تحويلها إلى الحكومة من أجل دراستها وفقا للأصول وإبداء الرأي بشأنها من الوزارات المعنية لكي يصار لاحقا إلى إقرار هذه الاقتراحات في مجلس النواب وهي بذلك تأتي نتاج هذا العمل المشترك. وكل ذلك احتراماً لأحكام الدستور من جهة ولما هو مقرر في النظام الداخلي لمجلس النواب من جهة ثانية. وهذا يعني أن إدارة الشأن العام هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة من جهة ومجلس النواب من جهة ثانية ولا تستطيع أي جهة من الجهتين أن ترمي باتئالها على الجهة الأخرى أو أن تستقل في عملها أو تنفرد فيه أو تحمل الأخرى مسؤولية العمل ونتائجها. فالكل مسؤول أمام الرأي العام. ومن هنا يتبين لنا جوهر النظام الديموقراطي المفتوح دائما على المحاسبة والمساءلة".

وأشار إلى أن "ما يجعل الحكم متسما بالشفافية هو أن تبقى أبواب المساءلة والمحاسبة مفتوحة بين السلطتين وهذا ما يتم من خلال جلسات المحاسبة التي تمثل الحكومة فيها أمام مجلس النواب من أجل وضع جردة عمل لأعمالها يتخللها تقييم أعمال الحكومة أمام المجلس وأمام الرأي العام، وهذا أمر مطلوب وقد شددت عليه شخصيا وكذلك في البيان الوزاري للحكومة الماضية والحالية لجعل هذه الجلسات دورية أسبوعيا Weekly Question Time ولكي يشعر كل منا أنه مسؤول أمام المواطنين، ولكي يطلع الرأي العام على أعمال الحكومة فضلا عن قيام مجلس النواب بدوره أيضا وهو يمثل الإرادة الشعبية وبمسؤولياته في المحاسبة والمساءلة، ونعتبر أن هذا ما يعزز الثقافة الديموقراطية والسياسية التي نحرص عليها حرصا شديدا والتي من شأنها أن تضع المسؤولية في حضان المؤسسات الدستورية وليس خارجها. وهذا ما يسهم ويؤدي إلى تحقيق الأمان السياسي والدستوري والأمان الاجتماعي ويحقق الاستقرار في البلاد والانتظام في عمل المؤسسات الدستورية. فالديموقراطية في مفهومها البعيد كما الحرية ليست فوضى وليست تغلثا من القواعد ومن النظام ومن أحكام الدستور والقوانين، ولكنها مسؤولية والتزام أمام الشعب وأمام من أولانا ثقته لكي نحترم هذه القوانين ونعمل ببهديها لكي نؤسس لما نطمح إليه من بناء دولة القانون والمؤسسات".

وقال: "لعل حرصنا على تعيين وزير دولة لشؤون مجلس النواب ينبع من قناعتنا بأن هناك حلقة لا بد من أن تربط بين الحكومة والمجلس لكي يتأمن هذا التواصل والتنسيق بينهما بشكل دائم وبطريقة مؤسساتية تجعل هذه الشراكة شراكة فعلية ومبنية على قواعد من العمل المؤسساتي وبما يؤدي إلى بناء جسر دائم يؤمن التعاون والتواصل بين السلطتين. ومن هنا يأتي هذا الدور المهم للوزير في أن يكون صلة الوصل بين المؤسسات الدستوريتين والرابط بين ما تقوم به الحكومة من أعمال أو تحضره من مشاريع قوانين وبين اللجان النيابية التي تعمل من خلال مختبرها التشريعي على جعل هذه المشاريع قوانين نافذة بعد إقرارها من الهيئة العامة وصدورها عن رئيس الجمهورية".

وأوضح أن "هذه العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية لا تقتصر فقط على الجانب التشريعي من عمل المجلس ولكنها تتناول الشأن العام بكتليه لأن مجلس النواب وهو السلطة الأم يتناول برقبته كل نشاطات الحكومة وأعمالها وهي متنوعة ومتعددة ولا تقف عند حدود معينة لأنها ترتبط بمصالح الناس وحياتهم ومعيشتهم وأمنهم وسلامتهم رفاههم وبما تتوخاه الدولة من تحقيق أمان المواطنين وتطلعات الشعب في البناء والإعمار والتوجه إلى أن يكون للبلاد موقعها ودورها في عالم متحول ومتغير يسارع الخطى في منعرجات النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتقدم العلمي".

وأعرب عن اعتقاده أن "هذا ما يجب أن يترسخ في أذهاننا من أجل النهوض بالبلاد فالشراكة بين المؤسسات والتناغم في عملها في إطار الدستور والقوانين والشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدني وفي ما بين القطاع العام والخاص هو الذي يضمننا على الطريق السليم من أجل بناء الدولة الحديثة والدولة العادلة في إطار نظام للعدالة يحفظ لكل مواطن حقه في الحياة وفي الكرامة الإنسانية محاطا بمؤسسة قضائية مستقلة نمحضا ثقنتنا ونعزز استقلاليتها بحيث لا يرقى إليها الشك لا في عدالة عملها ولا في مستوى من يتولى شؤونها وأمرها".

وأشاد بما قام به الوزير أبو فاعور "في إحكام الربط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال ما قام ويقوم به من جهد وفي تأمين التعاون بينهما في ظل ظروف صعبة واستثنائية شهدتها الساحة اللبنانية، وفي ما يتوخاه ونتوخاه معه من أن تتحول وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب إلى مؤسسة فاعلة وجديرة بما تحمله من دور ومن توجه"، مؤكدا أهمية تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية "بحيث أن أي أمر يسود غير التعاون هو ليس من مصلحة البلد ولا من مصلحة المواطنين". وتمنى "أن يكون هذا التعاون رائدنا جميعا من أجل تحقيق المصلحة العامة".

أضاف: "أود أن أوضح ما قاله الوزير أبو فاعور من أن الزمن قد لا يكون زمن الإصلاح وأؤكد أنه لا شك أن الإصلاح طريقه صعبة وشائكة وهنا أستعير من الإمام علي قوله: "لا تستوحشوا طريق الحق لقله سالكيه" طريق الإصلاح موحش وبالتالي فإن مساره صعب، وهذا الأمر ليس في لبنان فحسب بل في كل بلد في العالم، ولكن في كل اللقاءات والاجتماعات التي نعقدتها مع المسؤولين في العالم نسمع كلمات الإصلاح والتغيير نحو الأفضل. نحن نعيش في عالم متغير بشكل هائل وكبير وهم كل المسؤولين والمهتمين بالشأن العام في أي بلد في العالم هو التلاؤم والتكيف مع هذه المتغيرات والانطلاق من الحاجات والافتتاح بالإمكانيات المتاحة إلى جانب التلاؤم مع المتغيرات التكنولوجية وغيرها".

وأشار إلى "أن مسيرة الإصلاح تعترضها دائماً المصاعب فهل هذا يعني كفراً وتنازلاً عن الإصلاح؟ أعتقد أن الوزير أبو فاعور لا يقل عني التزاماً بمسيرة الإصلاح ولا رغبة في السير في هذا المسار، لكنه أراد أن يقول ان الطرف الآن قد يجعل من المتعذر السير بما ينبغي علينا السير فيه لإجراء عدد من الإصلاحات الهامة ولاسيما على الصعيد السياسي. وأنتم تعلمون ما قمنا به في الحكومة الماضية للتوصل إلى اقتراح هام وأساسي من خلال لجنة الوزير السابق فؤاد بطرس بشأن قانون الانتخاب، والتي اضطررنا بعد الظروف التي استجدت والاجتياح الإسرائيلي وغيره إلى الاكتفاء ببعض جوانب هذا الإصلاح وعدم استكمال تلك الوصفة الكاملة من الإصلاحات المقترحة أو غيرها أو حتى ما جرى لحظه في اتفاق الطائف من إصلاحات حقيقية لم نتمكن حتى الآن من القيام بها. فهل هذا يعني أن نتخلى عن هذه الإصلاحات؟ على العكس من ذلك إذا كانت هناك من عراقيل فهذا لا يعني أن نكفر بالإصلاح بل علينا أن نعبئ قوانا ونستجمع إمكانياتنا من أجل التحضير لمرحلة جديدة يكون فيها ظرف يسمح بإجراء تلك الإصلاحات. ربما هنا ظروف تستدعي توجيه الجهود نحو درء الفتنة والمفاسد ولكن يجب أن يبقى دائماً همنا ونظرنا معلقاً وموجهاً نحو ضرورة الإصلاح ويجب أن ندرك ذلك. وما قمنا به من جهود باتجاه إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي تم التوافق عليها في مؤتمر باريس 2 و3 والتي لم نستطع أن نحققها فإن هذا لا يعني أن نتخلى عنها بل يجب دائماً أن نذكر بها ونعتقد ونذكر أن أي تخل عنها سيجر علينا الكثير من المضار وإذا تأخرنا فلا يعني ذلك أننا تنازلنا، بل على العكس من ذلك يجب أن يبقى اهتمامنا والتزامنا بموضوع الإصلاح كمسيرة أساسية يجب التمسك بها والعمل ابتداءً من انتهاء العملية الانتخابية التي نتمنى ونلتزم كحكومة بأن تتم بأجواء سلمية بالرغم من بعض الضجيج لكن هذا الضجيج السياسي يجب أن نعتاد عليه ونضعه في إطاره الصحيح، فلا يخرج عن الإطار الديمقراطي والسلمي والذي يحترم رأي الآخر ومن دون إسفاف. وأعتقد أنه عندما تنتهي هذه العملية الانتخابية ستكون هناك مناسبة للسير قدماً في مسار جولة جديدة وحقيقية من الإصلاحات لما فيه مصلحة البلاد".

AI- Mustaqbal 08.05.09

**السنيرة في ورشة عمل عن "الشراكة بين السلطين التشريعية والتنفيذية":
المساءلة والمحاسبة تضعان المسؤولية في حضان المؤسسات وليس خارجها**

المستقبل - الجمعة 8 أيار 2009 - العدد 3297 - شؤون لبنانية - صفحة 2

أكد رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيرة أن حجر الزاوية في النظام البرلماني الذي يعتمده لبنان يكمن في التوازن والتعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. ورأى أن "ما يجعل الحكم متسماً بالشفافية هو أن تبقى أبواب المساءلة والمحاسبة مفتوحة بين السلطين"، معتبراً أن المساءلة والمحاسبة من شأنهما أن تضعا المسؤولية في حضان المؤسسات الدستورية وليس خارجها. ودعا إلى تعزيز استقلالية المؤسسة القضائية "بحيث لا يرقى إليها الشك لا في عدالة عملها ولا في مستوى من يتولى شؤونها وأمرها".

رعى الرئيس السنيرة ورشة العمل التي نظمها مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش إيبيرت" أول من أمس حول "الشراكة الفعلية بين السلطين التشريعية والتنفيذية" في السرايا الحكومية، في حضور وزير الدولة لشؤون مجلس النواب وائل أبو فاعور، وزير الدولة خالد قباني ونواب وزراء وفاعليات. وبعد كلمة للوزير أبو فاعور تناول فيها ما أنجزه في الوزارة، تحدث السنيرة فقال: "ما من تشريع إلا ويأخذ طريقه من خلال الشراكة والعمل المشترك بين الحكومة من جهة ومجلس النواب من جهة ثانية. وهذا ما يبدو واضحاً من أحكام الدستور اللبناني التي أعطت الحق في المبادرة في طرح مشاريع القوانين أو اقتراحات القوانين من مجلس الوزراء من جهة ومجلس النواب من جهة أخرى. فالحكومة تحضر من خلال إدارتها العامة مشاريع القوانين في كل شأن من الشؤون العامة وتعمل على وضع هذه المشاريع في صياغاتها القانونية المحكمة وتناقشها في مجلس الوزراء ثم تحليلها على مجلس النواب لكي تدرس من جديد مع اللجان النيابية، التي تلعب دوراً أساسياً في تهيئة هذه المشاريع بصيغتها النهائية تمهيداً لإقرارها في الهيئة العامة وذلك بوجود الوزراء المختصين وممثلين عن الإدارات المعنية، ما يجعل هذا العمل التشريعي نتاج مشاركة حقيقية بين كلا السلطين ونتاج التفاعل والتعاون بما يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة".

وأشار الى أن "ما يجعل الحكم متسماً بالشفافية هو أن تبقى أبواب المساءلة والمحاسبة مفتوحة بين السلطتين وهذا ما يتم من خلال جلسات المحاسبة التي تمثل الحكومة فيها أمام مجلس النواب من أجل وضع جردة عمل لأعمالها يتخللها تقييم أعمال الحكومة أمام المجلس وأمام الرأي العام".

الجلسات

وتمحورت الجلسة الأولى حول "مفهوم التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطار فصل السلطات" ترأسها الوزير خالد قباني الذي قال: "يبدو واضحاً أن الحريات العامة والحقوق الفردية هي الهاجس الذي تدور من حوله الأنظمة السياسية والذي تتشكل على أساسه الأحزاب السياسية وتتنازل من أجله والذي كان محور الصراع التاريخي بين الحاكم والمحكوم وقد أفضى خلال هذه المسيرة التاريخية الطويلة لتكوين الدول الى تصنيف الدول الى دول ديموقراطية ليبرالية وأخرى ديكتاتورية واستبدادية، والأنظمة السياسية الى أنظمة برلمانية ورئاسية أو شبه رئاسية ومجلسية. وقد أرسيت هذه الأنظمة باستثناء النظام المجلسي على مبدأ سياسي أساسي هو مبدأ الفصل بين السلطات الذي شكل ولا يزال يشكل الضمانة الكبرى للحريات العامة والحقوق الفردية".

وقدم المحامي وسيم منصورى مداخلة عن "التوازن بين السلطتين" فأشار الى أن "الفصل بين السلطات لا يعني الاستقلال التام والجامد بين سلطات الدولة، فمبدأ الفصل مرن غير جامد يحترم استقلالية كل سلطة من جهة ويؤمن التعاون بينها والتوازن في صلاحياتها

وتحدث النائب بطرس حرب عن "وجود مشروع سياسي انقلابي على نظامنا السياسي"، وقال: "إنهم يحاولون قلب هذا النظام بقوة التعطيل ودك السلطات الدستورية ولا بديل لديهم يقدمونه للبنانيين إلا الفوضى وجر البلاد الى الانفراط ودفع اللبنانيين الى الاقتتال". وسأل: "ما قيمة المبادئ الدستورية والديموقراطية والنصوص إذا كان اللبنانيون بكل أحزابهم وقياداتهم وطوائفهم ومذاهبهم غير متفقين على احترام هذه المبادئ والنصوص؟ وما الفائدة في طرح وسائل تطوير تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية إذا لم يكن هناك تصميم لدى هذه الأحزاب والقوى على الاعتراف بوجود هذه السلطات وعلى احترام دورها وتسليمها مقاليد حكم البلاد ومسؤولية إدارتها وتطبيق القوانين؟".

وعقدت الجلسة الثانية تحت عنوان "مهام ودور وزير الدولة لشؤون مجلس النواب" وترأسها رئيس لجنة الإدارة والعدل النيابية روبير غانم الذي أشار إلى "أن النظام اللبناني ديموقراطي برلماني يركز على مبدأ فصل السلطات وتعاونها"، معتبراً "أن هذا التوازن مفقود لأنه يحق لمجلس النواب حل الحكومة وطرح الثقة بها أو بأحد الوزراء فيما لا يمكن للحكومة حل مجلس النواب. وهذا الأمر يشير الى أن ليس هناك من توازن بين السلطتين".

وتناول الوزير وائل أبو فاعور ما أنجزه في الوزارة انطلاقاً من تشكيل مكتب خاص لها وفريق عمل "ولكن من دون صلاحيات دستورية كون هذه الصلاحيات موزعة سياسياً وطائفيًا ومرسومة سلفاً".

وطالب النائب غسان مخيبر بـ"تفعيل عمل وزارات الدولة وحتى إنشاء وزارات جديدة كوزارة دولة لشؤون حقوق الإنسان"، متحدثاً عن "أهمية تحديد صلاحيات وزارات كهذه بحيث لا تبقى عرضة لقرار رئيس الحكومة أو من يتولى تشكيل الوزارات".